



الجواب الملكي عن استفتاء برلماني

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله

نحن عبد الله المعتمد على الله أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين ملك المغرب

الطابع الملكي

(بداخله : الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

(وبدأثرته : فالله خير حفظا وهو أرحم الراحمين)

إلى السادة أعضاء مجلس النواب ومجلس المستشارين :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد فقد رفع إلينا مكتب مجلس النواب الموقر بتاريخ 1 أكتوبر سنة 1964 كتابا مصحوبا بالطلب الذي قدمه واحد وخمسون نائبا لعقد دورة استثنائية قصد مناقشة جدول للأعمال استنادا إلى الفصل الأربعين من الدستور، وقد ورد في الكتاب استعراض لأطوار الخلاف الذي نجم بين كتل مجلس النواب حول الدورة الاستثنائية المطلوب عقدها، كما ورد فيه طلب عضوين من أعضائه تحكيمنا في الموضوع، والتماس مكتب المجلس منا حسم مادة الخلاف بناء على ما لنا من حق السهر على احترام الدستور.

وإننا إذ نسجل بكامل الارتياح لجوء نواب الأمة إلى ملكها ليفصل في خلاف نشأ بين هيئاتهم حول مدلول بعض نصوص الدستور لنعتبر هذه البادرة دليلا جديدا على متانة الأواصر الجامعة بينكم وبين ملك البلاد، وبرهاننا على ما نتصفون به من وعي ونحر للحقيقة وحكمة، وحرصا منا على أن يكون عملنا محيطة بالموضوع الذي دعيانا للبت فيه أيينا إلا أن نستدعي رئيس مجلس النواب لنستمع إلى رأيه كما استدعينا للمثول، بين يدينا وفودا ممثلة لكل فريق فأطلعنا شفويا وكتابة على وجهات نظرها حول نقط الخلاف. ومنذ ذلك الحين انصرفت عنايتنا إلى دراسة ما أدلى به كل فريق من أدلة وحجج، فلما استوعبنا وجوه الخلاف وضروب الاستدلال رجعنا إلى أنفسنا لنستحضر الأسباب والبواعث التي دعت إلى وضع أحكام الدستور وبنوده والمعاني والمدلولات التي أردناها لهذه الأحكام والبنود، فتبين من المقابلة بين ما قصدناه ورمينا إليه وبين ما ذهب إليه أفرقة مجلس النواب من آراء بشأن بعض أحكام الدستور — أن جملة من هذه الآراء تتفق وما توخينا هذه الأحكام من مفهوم ومدلول، وطائفة منها تباين المقاصد التي قصدناها، والمرامي التي توخيناها. وها نحن اعتادا على ما يفرضه علينا دستور البلاد من رعاية له وحماية نوجه إليكم هذا الخطاب توجيها يدخل في نطاق الفصل الثامن والعشرين من الدستور توضيحا لما استبهم وأشكل، وتبيينا للأغراض التي قصدنا إليها من وراء مواد الدستور التي نشأ حولها الجدل والنزاع والخلاف.

فإذا نحن استقصينا أسباب النزاع وحللناها تحليل شمول واستيفاء وجدناها تدور حول الفصل الأربعين



والمدلول الذي ينبغي أن يكون لهذا الفصل. ولئن كان هذا الفصل هو الفصل الوحيد الذي يتناول موضوع الدورات الاستثنائية، فإن تحريره لا يترك مجالاً للتأويل. لقد اختلفت الآراء حول المقصود من التعبير بالدورات الاستثنائية، ونبادر بالقول أننا قصدنا بهذا التعبير الدورات التي يجوز عقدها خارج الدورتين العاديتين، وليست هناك أية صلة بين الدورات الاستثنائية المنصوص عليها في الفصل الأربعين وحالة الاستثناء الواردة في الفصل الخامس والثلاثين من الدستور، ثم إن قصدنا كان ولا يزال من سن مادة الفصل الأربعين هو أن تتمتع أقلية من مجلس النواب — أية ما كانت هذه الأقلية التي حصرنا عددها في ثلث أعضاء المجلس — بحق جمع البرلمان في دورة استثنائية قصد المناقشة في جدول أعمال محدد يقترن بالطلب الرامي إلى جمع البرلمان، فإذا بلغ عدد أفراد هذه الأقلية ثلث أعضاء مجلس النواب وكان طلب جمعها للبرلمان في دورة استثنائية مقروناً بجدول أعمال محدد وجب جمع البرلمان والمناقشة في المسائل التي يتضمنها هذا الجدول حتى إذا تمت المناقشة في هذه المسائل ختمت الدورة بمرسوم.

هذا حق أردناه وتوخينا منحه لثلث أعضاء مجلس النواب، وشأن ثلث أعضاء هذا المجلس في هذا المضمار هو شأن الحكومة التي منحناها هي أيضاً حق جمع البرلمان بمقتضى مرسوم قصد المناقشة في جدول أعمال محدد، ولو كان مدلول الفصل الأربعين غير ما أوضحناه وبيناه وكان من حق طائفة من أعضاء البرلمان أن ترفض المناقشة في المسائل المحددة بجدول الأعمال لأصبح الفصل الأربعون لغوا ولاستحال تطبيق مقتضياته.

لقد أقررنا بالدستور الذي وضعناه ووافق عليه شعبنا توازناً بين مختلف السلطات، وهذا التوازن يقتضي بأن لا تحيف طائفة حقوق طائفة، وأن لا تطغى سلطة على سلطة، كما حرصنا على أن تكون الحقوق المخولة للأفراد والهيئات بينة معلومة تكفلها أحكام الدستور كقالة لا يجوز معها أن يتصرف فرد أو هيئة في هذه الأحكام تصرفاً من شأنه أن يؤدي إلى تعطيلها أو إلى الإخلال بالتوازن الذي ابتغيناه وأقررناه أو إلى حرمان غيره من الأفراد والهيئات من حق ثابت بصفة مشروعة.

ويقضي هذا التوازن علاوة على ما سبق بأن لا يطبق الفصل التاسع والخمسون على جدول الأعمال الذي يقدمه ثلث أعضاء مجلس النواب، ذلك أن للحكومة كما تعلمون حق التدخل المباشر بمقتضى هذا الفصل في جدول الأعمال الذي يضعه المكتب، لما لها من تحديد الأسبقية والترتيب لمشاريع القوانين ومقترحات القوانين التي ظفرت بقبولها. فلو صح تطبيق هذا الفصل على جدول أعمال الفصل الأربعين لأصبح من حق الحكومة أن تتحكم في جدول أعمال الدورة الاستثنائية المرتبط بطلب ثلث أعضاء مجلس النواب ولتعرض الفصل الأربعون لفقدان مدلوله الحقيقي.

ومما يجدر التنبيه إليه في هذا الباب أن جدول الأعمال المرفق بطلب ثلث أعضاء مجلس النواب يلزم هذا المجلس كما يلزم مجلس المستشارين، ولا يمكن أن يناله تعديل أو يلحقه تغيير بوجه من الوجوه، بيد أن هذا لا يعني أن يظل القانون الداخلي خالياً من كل مسطرة بشأن الفصل الأربعين، فأننا : نرى من الضروري — مع مراعاة الحقوق الثابتة بوجه مشروع — وضع هذه المسطرة وعرضها قبل العمل بها على الغرفة الدستورية من المجلس الأعلى حسباً تقتضي بذلك أحكام الدستور.

ولئن كانت حقوق مختلف السلطات معلومة ومحددة لا يسوغ استعمالها إلا حسب ما يملكه دستور البلاد ويقرره فإن مما يمكن أن يقع أحياناً أن ترتكب سلطة من السلطات شيئاً من الشطط في استعمال ما بذل لها من حقوق، ولذا فأننا إلى جانب تذكيرنا لأعضاء البرلمان أفراداً كانوا أو هيئات ولأعضاء حكومتنا بما لهم من وسائل



مشروعة يمكنهم اللجوء اليها اثناء مناقشة مشروع أو مقترح قانون نلفت نظر الأقلية الدستورية التي أعلننا عما لها من حق حسب وقوع ايضاحه وتبينه فيما سبق الى ضرورة استعمال هذا الحق استعمالاً قوامه الأناة والتبصر والتروي وتقديم اعتبار المصالح العليا للبلاد على كل اعتبار، إذ لا خير في سلطة لا تهدف الى جلب المنفعة ودرء المفسدة، ولا خير في سلوك نهج لا تحمد مغيبته وعواقبه، وبالإضافة الى هذا كله فإن مما سنأسف له الأسف العميق ان يتغلب جانب الأهواء والشهوات على جانب الحكمة ورباطة الجأش، ويؤول الأمر باستعمال الحقوق في غير ما وضعت له الى تعريض سير المؤسسات الدستورية الى الخلل والاضطراب والتعطيل، وخلق حالة يأتى الدستور وقوعها، وينص عند حدوثها على وسائل علاجها.

واننا لنربأ بكم أن تستعلموا ما أسنده اليكم الدستور من صلاحيات وخولكم من حقوق في الوجوه التي لا تمت بصلة الى ما أردناه. لهذه البلاد باقامة صرح ملكية دستورية من خير عميم ينتظم القاصي والداني من أفراد شعبنا العزيز.

والله نسأل ان ينير طريقكم، ويوفق خطاكم، ويهديكم سواء السبيل، انه على ما يشاء قدير، وهو نعم المولى ونعم الوكيل.

حرر بالقصر الملكي بالرباط في 28 جمادى الثانية 1384 الموافق 4 نونبر 1964⁽¹⁾.

(1) ألقاه أمام مجلس النواب السيد ادريس المحمدي المدير العام للديوان الملكي عشية الخميس 5 نونبر 1964.